قال الفارسي: ليس كون الاسم خارجاً من أمثلة الأسماء يمنع صرفه بل كونه على بناء المختص بالفعل وعلى زيادته يمنع من صرفه.

قال ابن خروف: وهو قول سيبويه، وجميعها لا ينصرف في التعريف وينصرف في التصغير والتنكير لزوال شبه الفعل عنه.

وأما التسمية بضربا وضربوا فلا بد من إلحاق النون كما أنك إذا سميت بيضربا ويضربوا المجزومين والمنصوبين رددت النون[1]، وعلة سيبويه أن ألف التثنية وواو الجمع لا يكونان إلا مع النون، فلما كان الفعل الماضي مبنياً على الفتح حذفوا النون من الماضي المثنى ضميره والمجموع أيضاً فصارت حذف النون منهما للبناء كفتح المفرد فصيروا الفتحة في ضرب كالنصبة في لن يضرب وحذف النون للبناء كحذفها للإعراب.

ولا يكون شيء من هذا إلا أن تكون الألف والواو علامتين مجردتين

= أبوه وليس في ذلك حجة عند سيبويه لاحتمال أن يكون سمى بالفعل وفيه ضمير فاعل فيكون جملة والجمل تحكى إذا سمي بها نحو برق نحره وشاب قرناها أو يكون جملة غير مسمى بها في موضع الصفة لمحذوف والتقدير أنا ابن رجل جلا فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة.

شرح المفصل 1/61

(1) الحقته النون لأن تثنية الأسماء تلحقها النون، وإذا سميت بالمثنى جعلت إعرابه وإن كان واحداً إعراب الإثنين لأن لفظه لفظ الإثنين حكاية للتثنية فإن شئت قلت هذا ضربان قد جاء فجعلت الألف فيها بمنزلتها في الجولان فلم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة كما تفعل بعثمان.

وكذلك ضربوا إذا سميت به رددت النون فقلت هذا ضربون قد جاء ورأيت ضربين ومررت بضربين تلحق النون كما ألحقتها مع الألف، وجعلته كالجمع في الإعراب كما قال الله عز وجل: ﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ما عليون﴾ [المطففين: 18، 19].

وإن جعلته معرب الآخر بمنزلة ـ هذه سنين قلت هذا ضربين ورأيت ضربينا ومررت بضربين.

ما لا ينصرف الزجاج 22/23